

العائلة الفلسطينية والعام 1948: مسألة تستدعي الدراسة والاستقصاء

*فاطمة قاسم

العام 1948 هو عام مؤسس في تاريخ كل فلسطيني وفلسطينية، على المستويين الشخصي والمجتمعي. على الرغم من أن تهجير وتشريد مجتمعاتنا قد بدأ مع النكبة في العام 1948، منذ ذلك الحين نعيش غمار الغبن والتفكك المجتمعيين. وكي نفهم عمق التأثير الحقيقي لإرث النكبة على مجتمعاتنا المعاصرة، حري بنا أن نتعمق في دراسة الإرهاصات المختلفة للاستحقاقات المتواصلة لما طرأ في العام 1948 على حياة الفلسطينيين على المستويين الفردي والجمعي في هذه الأيام.

قبل العام 1948 شكلت العائلة الوحدة الاجتماعية الأساسية في المجتمع الفلسطيني، وهي التي منحت أعضاءها الحماية والأمن. هذه العلاقات العائلية ارتبطت بالمكان، إذ شكلت مدن وقرى المثبت ركيزة العلاقات الاجتماعية داخل المجتمعات وفي أرجاء فلسطين. في الكثير من الحالات، تجسد الرابط بين المكان والعلاقات الاجتماعية في أسماء الأحياء السكنية التي تبنتها العائلات الموسعة أسماء لها، مثل حي "فانوس" في مدينة الرملة، أو حي "عبد الهادي" في مدينة اللد. هذه العائلات التي تحمل أسماء مدنها وقرها تعرف كـ "الحيفاوي"، وـ "الصفدي"، وـ "الصقوري" وغير ذلك. تؤسس هذه الأماكن-الأسماء علاقة مع المكان، وتمكن من تواصل العائلات عبر بعدي الزمان والمكان. هذا المركب الهوياتي أصبح يحمل أهمية استثنائية بعد التشريد في العام 1948.

من خلال تبني أسماء مدن وقرى المؤبد كمرجعات تعريف عائلية، جرى نحت المكان في الوعي كبعد يعرف الفردي والجماعي العائلي. تحطيم العائلة من خلال التهجير خلق مشاعر العزلة والحسنة والآلام، وهي مشاعر ما انفك ترافق الكثير من الفلسطينيين. هذه الجراح ما زالت تنخر في قلوب الفلسطينيين.

منذ العام 1948 اقْتَلَتِ الكثُرَ من العائلات الفلسطينية من بيوتها، وبالتالي من شبكة المنظومات الاجتماعية الفلسطينية، واجتُنِتِ جذورها، إذ اختفت مجتمعات فلسطينية بالكامل، كانت تعيش -على سبيل المثال- في مدن كصف وبيسان وطبريا وعسقلان. هذه المدن تحولت إلى يهودية بالكامل، واكتسبت أسماء عربية، نحو: "تسفات" وـ "بيت شبان" وـ "طفيريا" وـ "أشكلون". من خلال تغيير اسم المكان، صادر المحتلون حقوق سكانه الأصليين. تحولَ معظم الفلسطينيين الذي عاشوا في تلك المدن إلى مهجّرين داخليين، وإلى لاجئين في الدول العربية المجاورة (نحو: سوريا والأردن ولبنان)، ودُمِّرت نحو 500 قرية فلسطينية عن بكرة أبيها. في مدن مثل اللد والرملة وعكا ويفا وحيفا، تحولَ نفر قليل مُنْ عاشوا فيها قبل العام 1948 إلى مشردين لا سقف يُؤويهم. بقي هؤلاء في مدنهم مسقط رأسهم، لكنهم مُنعوا من العودة إلى منازلهم التي سرّعَ سُوانِها الأعظم إلى ملكية شركة "عميدار". ما زال هؤلاء يرون بأم أعينهم احتلال بيوت آبائهم، بيوت تُمثِّلُ أمامهم لكنهم يُحرمون من الدخول إليها. على الرغم من حرمانهم منها، تبقى هذه البيوت حاضرة في حياتهم اليومية حضوراً مادياً وملموساً.

هذا الحضور الدائم وما يرافقه من آلام يترجمان اليوم إلى عنف متواصل، يتجسد في المواجهة الوجданية والذهنية والاقتصادية والسياسية مع دولة إسرائيل اليهودية.

هؤلاء الفلسطينيون مواطنون بالاسم، لكنهم في الواقع فاقدون للمواطنية في وطنهم، ويرزحون تحت طائل مسار استعماري متواصل. يمارس هذا الاستعمار ظاهريًا باسم قوة ربانية خارقة، وباسم الفظائع التي تُقدّم ضدّ يهود أوروبا، وبرعاية حلف مع قوة عظمى إمبريالية، وبدعم من المجتمع الدولي. في الوقت ذاته، يُعرّض الفلسطينيون للحرمان والإذلال والتمييز المتواصل، ويُسلّبون عائلاتهم وبيوتهم ومنظوماتهم الاجتماعية.

يرافق هذا التشريد وهذا الدمار إحساسٌ مرّ بالهزيمة وفقدان الأمل. عايش الفلسطينيون تاريخيًّا انكساراتٍ ذات استحقاقات عميقة على عائلاتهم وعلى حياتهم المجتمعية. هذه الاستحقاقات بادية للعيان في حياتهم العصرية. الكيفية التي يفكّر فيها الفلسطينيون، ويشعرون، ويمارسون حياتهم اليومية في ظلّ الاقطاع والتشريد ما زالت تنتظر دراسة شاملة.

تلح علينا وقائع العام 1948 أنْ نطرح العديد من الأسئلة: كيف تؤثّر أحداث ذلك العام على حياة الفلسطينيين اليومية في المناخي الشخصي والجماعي؟ كيف تصوّغ تلك الأحداث التجارب الاجتماعية والوجданية للفلسطينيين؟ كيف تؤثّر التجربة العائلية للنكبة على التجربة العائلية في أيّامنا هذه داخل العائلة، وعلى المستوى الجندي، وكذلك بين الأجزاء المختلفة للمجتمع الفلسطيني؟

عالجت دراسات محدودة بعضاً من هذه الأسئلة، وتحوّلت بعض الإجابات عنها إلى جزء من المعرفة الجمعية للشعب، لكننا في أمس الحاجة إلى إجابات كاملة عن هذه الأسئلة، إذا ابتعينا فهم الكيفية التي ما زالت تؤثّر فيها أحداث العام 1948 على الفرد والعائلة والمجتمع. كي نتمكن من التفكير على نحو إستراتيجي والتقدّم نحو مجتمع لائق، من الضروري أن نراجع تأثيرات العام 1948 على حياة الفلسطينيين المعاصرة.

أثرت نكبة العام 1948 على جميع أفراد العائلة، وعلى أفراد المجتمعات المحليّة. فقدت العائلات مشاعر الدعم والأمان التي توافرت لها من قبل، وفسخت عن مجتمعاتها وبيوتها، وفي الكثير من الحالات مُرّقت أو صالها. الكثيرون كانوا شهود عيان على موت أقربائهم في دروب التهجير، لكن لم يحصل قط أن قاموا بمعالجة هذه التجارب الصادمة (Traumatic) التي لم تنته حتى اليوم، لأنّ صدمة الفلسطينيين التي ابتدأت في العام 1948 لم تكن حدّاً ذا نهاية، بل هي حدّ يواصل إلقاء طلاله الثقيلة على حياتهم بأشكال عديدة، وبتجددات مختلفة. تعاظم الأسى في صفوف من هُجر أبناء عائلاتهم إلى دول أخرى، وذلك لعدم تمكّنهم من الالقاء بهم. ومات الأحبّة من أبناء العائلة بعيداً عن البيت والعائلة. ماتوا غرباء في بلاد غريبة.

في أحيان متقاربة، لم ينجح الرجال في تحمل مشاعر الهزيمة، فغادر الكثير من الأبناء والإخوة والأزواج عائلاتهم واختفوا في مطلع الخمسينيات وفي السبعينيات. سمعت حكايات كثيرة كهذه من نساء في أماكن كالدّ والرمّلة. تحدثت

النساء عن اللحظات التي كانت النكبة تعود فيها لنطفو في حياتهن اليومية. تحدثن عن الفاجعة والألم بسبب فقدانهن العظيم، وتحدثن عن فقدان الأمان والأمل بسبب غياب المعلومات الواضحة، وعن غيابٍ هو جزء لا يتجزأ من احتلال استعماري. لن تلتم عائلاتهن بناً.

ما زالت ذكريات الألم والرعب تترك بصماتها على روتين حياة العائلة الفلسطينية حتى في هذه الأيام. شدد الرجال الرقابة على النساء، وفُلصوا مساحات حرّياتهن. النساء بدورهن يعملن على تحدي بعض من هذه القيود البطركتية. حالات كتلك التي تسمى "القتل على خلفية شرف العائلة" تشكل مثلاً على هذا الصراع الجندرى. ممارسات كهذه أصبحت أكثر انتشاراً منذ أن فقد الوطن، وبسبب تعاظم التوترات، وعلى خلفية الاحتكاك مع المجتمع الإسرائيلي اليهودي، وتهدد بفرض مزيد من التفكك في حياة العائلة الفلسطينية. قد يفسر غياب النقاش الأكاديمي العلني في هذه القضايا، إلى جانب صمت المثقفين والقيادات الدينية من جميع الطوائف في المجتمع الفلسطيني، قد يفسر بأنه مشاركة في جرائم القتل هذه. ثمة ضرورة لاستقصاء هذه المسألة المصيرية.

تجارب الفلسطينيين من العام 1948 واستحقاقاتها العينية تتباين من عائلة إلى أخرى. فكروا -على سبيل المثال- في النساء اللواتي هُجرن من قراهن وتحولن إلى مقيمات في المدن المتنازع عليها في إسرائيل. فرض عليهن التعامل مع فقدان قراهن، وعائلاتهن ومصادر رزقهن، وأجبرن على تعلم طرائق معيشية جديدة في ظروف مدن النزاع الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. اتّخذت حكاياتهن مساراً مغايراً منذ العام 1948 عن مسار حكايات من تحولوا إلى لاجئين خارج إسرائيل، ومتغيراً لمسار حياة أبنائهن وبناتهن. من هنا، إن التجربة المتفرّدة لهذا الفرد أو العائلة في العام 1948 تشقّ الطريق لتجربة متّيّزة ومتفرّدة لفرد واحد أو عائلة واحدة في العام 2010 أو 2020 أو 2050. كيف تُعايش أحداث العام 1948 على مستوى الأجيال المختلفة؟ ما هي أوجه الشبه والاختلاف بين الجيل الأول والثاني والثالث؟ كيف -وعلى أيّ نحو- تتشابه سبل المواجهة وتتباين؟ تلك أسئلة تتحمّل دراستها ومتابعتها.

لكن هذه التجارب لا تؤثر على العائلات في الفراغ، فالدولة هي التي فرضت على الفلسطينيين مشاعر الهجران والعنف السياسي المتواصل، والفقر والإحباط ومشاعر الهزيمة، بينما ما زالت العائلة تشكّل مصدرًا أساسياً للدعم الاجتماعي. في غياب المشاركة السياسية في الدولة، يُجبر الإحباط لمسارات تقليدية داخل المجتمع، حيث نشهد العنف الذي تمارسه العائلات داخلها، وتجاه بعضها البعض. حتى النزاعات البسيطة (مثل الخلاف بين الأقرباء على بعض أمتار من الأرض) تؤدي إلى سفك الدماء، وإلى القتل في بعض الحالات. في حالات أخرى، يتحول نزاع تافه بين شخصين إلى نزاع جماعي. يوجه الإحباط في الكثير من الأحيان تجاه مجموعات أخرى، وتتوارد التوترات بين سكان مدن النزاع الأصلبيين ومن أتوا إليها من قرى وبلدات أخرى. على هذا النحو تتفاقم التوترات في صفوف جميع قطاعات المجتمع الفلسطيني.

في الأحداث التي تولّت منذ العام 1948، طرأت تغييرات إضافية على بنية المجتمع الفلسطيني العائلية- المجتمعية. فبعد احتلال إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، تجدّدت الكثير من العلاقات العائلية التي انقطعت في العام 1948. عادت عائلات فلسطينية ولم تشملها من خلال روابط الزواج بغية المحافظة على علاقاتها

المجتمعية، لكن الكثير من هذه العلاقات المتعددة كان مصيرها الانقطاع بعد الانفلاحة الأولى في العام 1987. قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل (تعليمات مؤقتة) يمسّ بآلاف العائلات الفلسطينية من خلال تفریقها بين الرجال وزوجاتهنّ، وكذلك بين الأهل وأبنائهم. يرفض كثيرون ممّن يحملون الجنسية الإسرائيليّة التنازل عن بيوتهم وحقوقهم كمواطنين بغية اللحاق بأزواجهم إلى الأراضي التي احتلّت عام 1967، ولا يُسمح لهم الزواج بالنكوث على نحو قانوني في حدود إسرائيل عام 1948، أو الحصول على الجنسية. جهاز القضاء الإسرائيلي يوظّف على هذا النحو في سبيل ترسّيخ الفصل القسري بين العائلات والمجتمعات الفلسطينية. يضع هذا الجهاز عرّاقيل أمام حالات عقد القران، ويحرم الفلسطينيين من تأسيس العلاقات مع قراهم ومدنهم قبل العام 1948. لذا، يجري فصل الكثير من العائلات عن منتها على نحو مؤسّسي ومنهجي.

في غياب البحث والتحصي والنشر، ستتفاقم هذه المشاكل المتأصلة في طبيعة المجتمع الفلسطيني في مرحلة ما بعد العام 1948. ستمزّق مجتمعاتنا من الداخل ومن الخارج على حد سواء، وستُستنزف قدرتها على المقاومة، وستضمحلّ مشاعر التضامن التي توحّدنا. الفلسطينيون، مهما كانت مكانهم القانونية - "عرباً إسرائيليين" أم مهجّرين داخلين أو لاجئين - هم ضحايا استحقاقات العام 1948. وبكوننا كذلك، فالمسؤولية تجاه مجتمعاتنا ملقة على كاهلنا.

على امتداد عقود طويلة، طغت قضيّة القوميّة الفلسطينيّة والعنف المتواصل على النقاش حول قضايا اجتماعية ذات ارتباط بالعائلة، والوالديّة، وحقوق النساء ومواضيع أخرى. السبب في إسكات هذا النوع من النقاشات تمثّل في الفرضيّة القائلة إنّ المسألة الوطنيّة أكثر إلحاحاً (من حيث أهدافنا كشعبٍ، وفي كلّ ما يتعلق برؤانا المستقبليّة) من المشاكل الاجتماعيّة التي تقضّ مضجعنا في حياتنا اليوميّة. لكن مجتمعنا سيستفيد من هذه النقاشات، ومن اللائق أن تُطرح هذه القضايا للنقاش داخلياً، وأن تشكّل لبنات مستقبلنا. من الحرّي بنا أن نعزّز أولاً وقبل كلّ شيء وعينا - ومن ثمّ وعي العالم - لما يحصل معنا على المستويين الفرديّ والجماعيّ. يُعتبر الأمر حاجة ملحّة كي نتمكن من فهم تأثيرات العام 1948 على مجتمعاتنا المعاصرة فهماً أفضّل. سيمكّنا هذا النقاش من مراجعة سلوكيات العائلة والمجتمعات المحليّة، وبالتالي المجتمع بأكمله، وسيمكّنا بالتالي من خلق حياة أفضل، ورسم مستقبل أفضل يُستخلص من عبر الماضي.

* د. فاطمة قاسم هي باحثة مستقلة